دراسة واقع التعليم المهني في العراق وسبل النهوض به

أ.م.د عقيل عيسى محمد زينب وادي شهاب
وزارة التربية/ التخطيط التربوي ر. مترجمين أقدم/ العلاقات الثقافية

الملخص:

أصبح التعليم المهني ضرورة ملحة في دعم وانجاح أي مخطط اقتصادي للتنمية المتكاملة وهو يهيء الملاكات البشرية القادرة على مواكبة ما يتطلبه سوق العمل من الاحتياجات العلمية والمهنية الوسطية . وبالنظر لتراجع التعليم المهني في العراق من حيث الالتحاق وعدم الاهتمام به وقلة الفرص التدريبية وما سببه من المشكلات والمعوقات لهذا القطاع الهام ، تبنى الباحثان واقعه وأهم المشكلات والتحديات من خلال اخذ اراء الهيئات الادارية والتعليمية والاشرافية باستبانة مغلقة وزعت على عينة من مجموعة من هؤلاء وفي اماكن مختلفة ذات بيئات متنوعة ومن مختلف الاختصاصات ، وجمع أهم هذه المعوقات التي تكررت على نحو كبير ومن ثم بوبت في استبانة مغلقة وزعت على مجموعة من الفئات اعلاه وقد اعتمدنا في استخراج النتائج على أسلوب احصائي رصين وهو (مربع كاي) لاظهار المشكلات الاكثر تأثيراً الى المشكلات الأقل بحسب درجة (مربع كاي) . ومنها وضعت أهم الاستنتاجات والتوصيات بموجب هذه الاستنتاجات وهي سبل كفيلة للنهوض بواقع هذا النوع من التعليم الذي له الاثر الاكبر على التنمية وتطور المجتمع .

الفصل الاول

مقدمة

يعد التعليم المهني ضرورة قصوى لأي بلد يروم التنمية الشاملة المتكاملة حيث أنه يرفد المجتمع بملاكات بشرية قادرة على مواكبة مايتطلبه سوق العمل من الاحتياجات المهنية الوسطية ، وله الدور الجوهري في اعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع التقنيات الحديثة قادرة على مواجهة التطورات المتسارعة في مجال المهن والمهارات المتغيرة . مما دفع دول كثيرة خاصة المتقدمة منها ، الى ادخال اصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال تكامل برامج التعليم المهني وتجسيرها بالتعليم العالي وربطها باحتياجات سوق العمل وتأمين تجاوبه مع المتغيرات العلمية والثقافية والاجتماعية والاوضاع الاقتصادية المستجدة . (عبد الكريم خليفة ، 2015) .

ولقد عانى التعليم المهني في العقود الاخيرة الماضية من ركود وتغيب واهمال وبدأت اعداد الطلبة الملتحقين بأقسام التعليم المهني بالتناقص سنة اثر اخرى ، بعد الغاء نظام الانسيابية الذي كان الداعم الاول لمدارسنا من الطلبة وعدة اسباب منها ندرة فرص قبولهم في الجامعات وفرص العمل المتاحة لهؤلاء الخريجين وكذلك المناهج التي تغلب عليها الجوانب النظرية في حين أن فلسفة التعليم المهني هي التدريب وتعليم المهارات اليدوية ، فالمتخرج يساق الى سوق العمل مع ذويه من اصحاب المهنة الواحدة أو يبرهن للاخرين ماذا تعلم من من مهنة طيلة ثلاث سنوات هي المدة الرسمية لهذا النوع من التعليم (العجلوني ، 1988)

ونظراً لما عاناه هذا النوع من التعليم في العراق من مشكلات وتحديات كبيرة أدت الى قلة الاقبال عليه بعدما كان من اجود انواع التعليم ، بادر الباحثان بالبحث للتعرف عن مجمل هذه التحديات والمشكلات ووضع الحلول والتوصيات التي من شأنها عبورها وايجاد السبل الكفيلة بالارتقاء بالنهوض بمستواه خدمة للمجتمع واحتياجاته فضلاً عن تشغيل الايدي العاملة الماهرة التي من شأنها النهوض بعملية التنمية الشاملة بكل جوانبها .

تحديد المصطلحات (تعاريف ومفاهيم)

التعليم المهني عبارة عن :-

1- برنامجاً يعد المشاركين للدخول مباشرة الى سوق العمل ويوفر لسوق العمل مؤهلات مناسبة لمن أتموا التعليم المهني بنجاح (معهد اليونسكو للاحصاء ،2010) .

2- اعداد المهارات الوظيفية ذات الصلة بالمهن أو لتطوير هذه المهارات للعمالة لدخول سوق العمل . (منظمة العمل الدولية ، 2008) .

3- مجموعة من تجارب التعليم التي لها صلة بعالم العمل والتي يمكن أن تحدث في مجموعة متنوعة من سياقات التعليم (معهد اليونسكو الدولي ، 2006) .

4- في صورته الواسعة هو ذلك النوع من التعليم الذي يجعل فرداً ما قابلاً للعمل في مجموعة من المهن أفضل من قابليته للعمل مع مجموعة اخرى وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الاهمية رغم كونه لا يعد الافراد أهلاً للعمل (غنيم ، 2001) .

5- ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي والتوجيه السلوكي فضلاً اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض اعداد عمال مهرة من مختلف المجالات والتخصصات المهنية مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل اليهم ، وبالمساهمة في الانتاج الفردي والجماعي ، ويكونان حلقة وصل بين المهارات التقنية (خريجو معاهد التعليم التقني) والعمال غير المهرة . ويستغرق الاعداد في مثل هذا النوع من التعليم (3) سنوات عادة ويكون بعد مرحلة التعليم الاساسية والفئات العمرية التي بلغت 15 سنة فأكثر (فلاتة ، 1994 ،23) .

ويرى الباحثان أن التعليم المهني هو خلاصة التعريفات أعلاه بأنه (عملية منظمة تهدف الى اكساب الافراد أو الطلاب المهارات والمعارف والاتجـــــاهات للالتحاق بفرصة عمل .

6- المهارات : مجموعة من الكفاءات التي يقيمها أرباب العمل والتي تفيد للعمل الحر ، بما في ذلك المهارات ذات الصلة بوظائف محددة وغيرها من المهارات التي تعزز انتاجية العمل (البنك الدولي ، 2010) .

مشكلة البحث وأهميته

يشكل التعليم المهني جزءاً من عملية التعليم مدى الحياة ، التي تلعب دوراً حاسماً في الحد من الفقر وزيادة احتمالات العثور على عمل لائق أو توليد الدخل من خلال العمل الذاتي (اليونسكو ، 2009) .

وقد نشأ التعليم المهني في البلدان العربية ومن ضمنها العراق في اواسط القرن العشرين، ولكن ضعف امكانياتها وغياب نظرة استشرافية لديها من ناحية اخرى ، وانعدام الحافز المتمثل في الطلب على اليد العاملة المؤهلة من ناحية اخرى ، أديا الى احلال هذا القطاع مرتبة دونية وحصره لعدة عقود في وظيفة انتشال الاقل مستوى في مسلك الدراسة . وربط التعليم المهني في الاذهان بالفشل المدرسي وفي تغذية الانطباع بكونه لا يرتقي الى درجة التعليم العام . وفي اغلب الدول العربية انخرطت في سياسة تعميم التعليم والمراهنة على التعليم العام والاكاديمي وعدم ايلاء التعليم المهني والتكنولوجي بصفة عامة الاهمية نفسها التي اولتها للتعليم العام . كل ذلك رسخ صورة نمطية تعطي قيمة أكبر للتعليم العام المفضي التعليم العالي وما يوفره من فرص الحصول على شهادات جامعية .

ولا تختلف الدول العربية ومنها العراق ، حيث تعتبر المجتمعات التعليم الجامعي والحصول على الدرجات العلمية الطريقة المثلى للارتقاء الاجتماعي ، ومن ثم فان التعليم المهني يرتب كدرجة أدنى في تصنيف مسارات منظومة اعداد الموارد البشرية .

وفي العراق موضوع بحثنا فان التعليم المهني شهد هبوطاً كبيراً في اعداد الطلاب الملتحقين فيه خصوصاً بعد الغاء نظام الانسيابية التي كانت تفرض نسبة (51%) من المتخرجين في المرحلة المتوسطة الى فروع التعليم المهني الصناعي والزراعي والتجاري والفنون المنزلية ... الخ مع الذين يقبلون في معاهد اعداد المعلمين ، ويشكلون اعداد الطلبة المقبولين في التعليم المهني مايقرب من (35%) من مجموع الطلاب في المرحلة الاعدادية . وعند الغاء الانسيابية في العام 1994 بدأ الهبوط بالتدريج حتى وصل في العام 2016 الى نسبة (6.6 %) (التقرير الاحصائي السنوي /2016) .

للاسباب التي ذكرت فضلاً عن اسباب اخرى سيتطرق لها في البحث لاحقاً .

من هنا وجب علينا ان نبحث بالمشكلات والمعوقات والاسباب التي أدت الى انحدار اعداد الطلاب في هذا النوع من التعليم المهم والذي يمثل حاجة المجتمع الى الملاكات الوسيطية المهنية المهارية التي تسهم في تنمية البلد من النواحي العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تصب في التنمية الشاملة وايجاد السبل الكفيلة بهذا النوع من التعليم الهام .

هدف البحث : التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم المهني في العراق وايجاد السبل الكفيلة بتجاوز هذه المشكلات وايجاد الحلول اللازمة للنهوض بالتعليم المهني .

الفصل الثاني

الاطار النظري

1- **مفهوم التعليم المهني :** ان التعليم المهني لا يمكن تجزئته عن النظام التعليمي في شكله الكبير على الاطلاق فالتعليم المهني في صورته الواسعة هو ذلك النوع من التعليم الذي يجعل فرداً ما قابلاً للعلم في مجموعة من المهن أفضل من قابليته للعمل في مجموعة اخرى وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الاهمية رغم كونه لا يعد الافراد أهلاً للعمل (غنيم ، 2001، 10) .

2- **التعليم المهني تعليم مستمر :** اذا نظرنا للتعليم المهني كتعليم مستمر في اطار المفهوم الشامل للتعليم مدى الحياة تكون أهدافه كما يلي :

أ- اتاحة الفرصة لتحديث المعارف والمهارات والقدرات العلمية وانعاشها في المجال المهني.

ب- تمكين الفرد من التكيف مع التغير التقني في مهنته ، أو الالتحاق بمهنة اخرى اذا ادى هذا التغير الى انقراض مهنته .

3- **خصائص التعليم المهني**

تتميز برامج التعليم المهني الناجح بعدد من الخصائص التي لابد من توافرها لضمان الفاعلية والكفاءة ، ولعل من أهم هذه الخصائص

أ- أن وثيقة الصلة بالاهداف التعليمية والتربوية من ناحية وبعالم العمل والانتاج من ناحية اخرى .

ب-أن تنسجم برامج التعليم المهني مع العملية التربوية باطارها الواسع وهيكلها الشامل فتشكل عنصراً من عناصر التنمية المتوازنة والمستمرة لقدرات الفرد .

ت-الاستمرارية في التحديث والتطوير في الوسائل والاساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية .

ث- التكامل والمزج بين التدريب في مواقع العمل (التدريب اللامؤسسي) والتدريب في المؤسسة التعليمية (التدريب المؤسسي) ،

ج- أن يكون اقتصادياً وذا مردود عال وينعكس ذلك عادة على كفاءة الاساليب التدريبية المستخدمة ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة .

ح- التكامل والتفاعل بين المهارات الادائية والتطبيقات العلمية من جهة ، وبين المعلومات النظرية الفنية والاسس العلمية التي تدعم هذه المهارات وتشكل قاعدة لها من جهة اخرى .

خ- التعليم المهني الناجح يكون في التخطيط له ، وتصميمه وتنفيذه منسجماً مع البيئة ، ويحافظ عليها ويبتعد عن تلويثها ، ويوفر السلامة والأمن للعاملين والتجهيزات والغايات الاساسية للتعليم المهني كما يراها ايفانر وهر (Evans& Herr ، 10،1978).(المصري ، 1990، 36) .

4- أهداف التعليم المهني : ان برامج التعليم المهني تشترك بمجموعة من الاهداف العامة سواء كانت هذه البرامج لاعداد الدارس لمزاولة مهنة معينة ، أو لرفع كفاءته في المهنة التي يمارسها ضمن مفهوم التعليم المتواصل والتربية المستديمة (المصري ،1990 ،36).

أهدافه العامة تتمثل في :

1- تنمية الاتجاهات الايجابية لدى العاملين لاحترام العمل والنظر اليه كأحد القيم الرئيسة التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره .

2- في مجال التنمية الفردية والمساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والوجدانية للفرد والقيم الاخلاقية والجمالية لديه .

3- في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية : المواءمة بين المهارات التي يحصل اليها الطالب عن طريق التعليم المهني وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

4- تعزيز قدرات الدارس على فهم المباديء العلمية والتطبيقية والتقنية المستخدمة في مختلف مجالات العمل والانتاج .

5- تعميق فهم الدارس للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجالات العمل مما يسدعي تهيئته للاندماج في الحياة العملية . (كرزم ،2001 ،60) .

الاهداف الخاصة للتعليم المهني :

تمثلت الاهداف الخاصة للتعليم المهني الذي يشكل جزءاً من اعداد المتدرب لمزاولة المهنة كما يأتي :

1- اكتساب المهارات التي تؤهل الدارس لممارسة مجموعة من الاعمال في مهنة معينة ضمن مستوى محدد .

2- اكتساب قاعد عريضة من المهارات لتوسيع افاق العمل أمام الدارس وزيادة فرص الاستخدام لديه ومساعدته على الرقي بمستوى أدائه .

3- توجيه الطلبة نحو مهنة المستقبل وذلك بتزويدهم بخبرات مهنية وعلمية متعددة لتمكينهم من الاختيار السديد لمهمتهم .

4- استغلال المهارات العلمية لممارسة نشاطات مفيدة ذات مردود اقتصادي في أوقات الفراغ في البيت والمجتمع مما يسهم في تحسين البيئة ونوعية الحياة .

5- هذه الاهداف تساعد الفرد على تحقيق طاقاته واعداده للعمل النافع اجتماعياً ومهنياً ، (مسودي ، 1990 ،74) .

وتتطلب أن تؤدي المهام الثلاث الرئيسة الاتية

أ. توسيع الافاق المهنية ، كمقدمة لعالم العمل وعالم التقنية ومنتوجاته عن طريق استكشاف المواد والأدوات والعمليات المتوقعة بالانتاج والتوزيع والادارة ككل .

ب. توجيه ذوي الرغبات والقدرات المناسبة نحو التعليم الفني والمهني بغرض اعدادهم لحقل مهني ، أو نحو التدريب خارج نظام التعليم الرسمي .

ت. الاخذ بيد اولئك الذين يتركون نظام التعليم الرسمي في أي مستوى ولكن بدون أهداف أو مهارات مهنية محددة وتزويدهم بالاتجاهات الفعلية وطرق التفكير التي يمكن أن تطور طاقاتهم وقدراتهم ، وتسهل اختيارهم للمهنة وحصولهم على أول عمل وتسمح لهم باستمرار تدريبهم المهني وثقافتهم الشخصية .

وشخصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في اجتماع لها عام 1998 أهم المشكلات التي تعيق تحقيق فروع التعليم المهني لأهدافه وغاياته بما يأتي :

1- عدم توفر البيانات الكافية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العمالة والأطر الفنية بمستوياتها وتخصصها المختلفة بما لا يسمح بالتخطيط السليم .

2- توزيع الطلاب وتوجيههم الى مدارس التعليم المهني بفروعه حسب مجموع الدرجات دون النظر الى الميول والاستعدادات .

3- تضخم عدد الطلاب في المدارس بما يفوق طاقة المباني ، مما أدى الى ارتفاع كثافة الفصول وعدم اتاحة الفرص الكافية للتدريبات العملية للطلاب .

4- قلة التجهيزات والمعدات وساعات التدريب بالنسبة لعدد الطلاب .

5- تخلف المناهج والمقررات عن مواكبة المتطلبات العصرية للتنمية ، وارتفاع نصيب المواد الثقافية في خطة الدراسة في حساب المواد الفنية .

6- القصور الكبير في مدرسي المواد الفنية بالتعليم الفني وقلة الاهتمام بتدريبهم .

7- البطالة بين الخريجين في مختلف نوعيات التعليم الفني بسبب وفرة الاعداد وزيادتها عن حاجة سوق العمل ، وضعف المستوى المهاري لهم .

8- غياب التشريعات اللازمة لمنع مزاولة المهنة لغير المؤهلين لها جعل كثيراً من غير المتخصصين يزاحم الفنيين .

9- الكثيرون من خريجي مؤسسات التعليم الصناعي لا يعملون في مجالات تخصصاتهم .

10- ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم المهني بفروعه .

11- جهل المجتمع والطلاب بقيمة التعليم المهني وعزوفهم عنه ، والنظرة الدونية له .

12- الاستيلاء على بعض مرافق المدارس المهنية ، الزراعية مثلاً من خلال انقاص مساحات المزارع بحيث لا تكفي لتدريب الاعداد المتزايدة مما يضر بالناحية العملية والتدريبة .

الفصل الثالث

الاطار العملي

تحليل واقع التعليم المهني في العراق

1- بلغ عدد الطلاب في التعليم المهني بكافة فروعه في العام الدراسي 1989 /1990 (135449) طالب وطالبة في حين بلغ عددهم في العام 2015 /2016 (51138) أي مايعادل 20% من عددهم . أي أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في عدد الطلاب في هذا النوع من التعليم . في حين بلغ عدد الهيئات التعليمية فيه للعام 1989 /1990 (8193)، وللعام 2016/2015 (11371) أي بزيادة (1.4 %) وهذا يعني أن هناك تناقضاً كبيراً في نقص الطلاب مع زيادة عدد المدرسين .

2- بلغ عدد الطلاب في الفرع الصناعي من المجموع الكلي لعدد الطلاب في التعليم المهني (38081) في العام 2016/2015 أي بنسبة 0.1 % من مجموع الطلاب في هذا النوع من التعليم . أما في الفرع الزراعي فكان عدد الطلاب للعام 2015 /2016 (1365) طالب وطالبة أي بنسبة 0.02 % .والفرع التجاري بلغ عدد الطلاب للعام نفسه (14438) طالب وطالبة أي بنسبة 0.3 % . والفنون التطبيقية بلغ عدد الطلاب (3265) طالب وطالبة أي بنسبة 0.06 % . والحاسوب وتقنية المعلومات كان عدد الطلاب للعام نفسه (996) طالب وطالبة أي بنسبة 0.01% . اما نسبة المسجلين في التعليم المهني الى التعليم الثانوي في العراق قد بلغت 6.6% في حين أن هناك كثير من الدول العربية والاجنبية تشكل اضعاف ما موجود في العراق ويعود السبب أن هذه الدول تعطي أهمية كبيرة لهذا النوع من التعليم والجدول الاتي يبين هذا الفرق :

التسلسل	اسم الدولة	النسبة
1	الاردن	15
2	البحرين	24
3	سوريا	21
4	المغرب	12
5	تونس	11
6	لبنان	29
7	اسبانيا	43
8	السويد	60
9	ايطاليا	59
10	فرنسا	44
11	هولندا	68

اجراءات البحث : الوسائل الاحصائية ، عينة البحث

مجتمع الدراسة :-

من أجل تحقيق الاهداف المرسومة للدراسة فقد تم الاعتماد على محافظة بغداد كمجتمع للدراسة والذي يشمل (مدرسون ، معلمون فنيون ، معاونون ، مديرو مدارس ، مشرفون تربويون) ، حيث تمثل محافظة بغداد اكبر المحافظات في العراق وتمثل مايقرب اكثر من 25% من مجموع السكان ، كذلك المدارس والمعلمين والمدرسين والطلبة وبيئتها مختلفة تمثل جميع طبقات المجتمع الغني والفقير والحضر والريف .... الخ ، وتوصل الباحث على أن صفات المجتمع فيها تطابق صفات المجتمع في محافظات العراق عامة ومحافظات الوسط على وجه خاص .

حدود الدراسة :-

تعد عملية التحديد الدقيق لحدود الدراسة بالغة الاهمية بغية التوجه نحو الهدف الاساسي للدراسة وعليه نظراً لكبر عدد المدارس وتشتتها فان نسبة (10%) منهم كعينة مناسبة لاغراض البحث وتم اختيارهم بطريقة عشوائية فضلاً عن أنها تمثل مختلف الظروف الممكنة من حيث المكان والظروف الاجتماعية له والجنس والحالة الاقتصادية وعليه بلغ عدد المدارس المختارة (6) مدارس موزعة على (3) مدارس صناعية و(2) زراعية و (1) تجارية ، وكالاتي :-

عدد المدارس	عدد المدارس	عدد المعاونين	عدد المشرفين	عدد المدرسين والمعلمين	المجموع
6	6	12	3	41	60

الاستبانة :

للحصول على تحليل شامل وعميق لموضوع الدراسة استخدمت الاستبانة بهدف التعرف على اراء عينة عشوائية من مديري المدارس والمعاونين والمشرفين التربويين والمدرسين والمعلمين في مدارس مهنية للتعرف على أهم المشكلات والمعوقات والمتغيرات التي تحتاج اهتمام ، فضلاً عن جمع البيانات والمعلومات ، وقد اعتمد في جمعها على نوعين من الاستبانات : -

1- **استبانة مفتوحة :** - تم اعداد استبانة استطلاعية تضمنت الى أهم المشكلات والمعوقات التي تعيق تطوير التعليم المهني وتكونت العينة على (5) مديرين، (10) معاونين ، (3) مشرفين ، (20) معلماً ومدرساً .

2- **الاستبانة المغلقة** : نعتمد عند اعداد بعض الفقرات الواردة في الاستبانة المغلقة على الاستبانة الاستطلاعية (المفتوحة) أعلاه وذلك باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية وهو المنوال والذي يمثل الظاهرة الاكثر شيوعاً أو تكراراً . فضلاً عن بعض الأدبيات والدراسات ذات العلاقة واستشارة قسم من العاملين في المديرية العامة للتعليم المهني في

مركز الوزارة ومنهم المدير العام السابق لهذه المديرية والمدير العام للتخطيط التربوي حالياً .

احتوت الاستبانة على مقدمة توضح اسم البحث وتعليمات بشأن الاجابة على فقراته كما تكونت الاستبانة من (21) فقرة تمحورت على أهم المشكلات والمعوقات .

صدق البحث

اختبارات الصدق والثبات :

وللتأكد من ثبات وصدق الاجابات الواردة في الاستبانة خضعت الى اختبارين الهدف من اجرائهما ضمان الدقة والشفافية للبيانات التي سيتم الحصول عليها من الاستبانة : –

1– الثبات :

يعد الثبات أحد وسائل الاختبار الجيدة والشائعة الاستخدام ، ويعني الحصول على النتائج نفسها في حال اعيد توزيع الاستبانة على العينة نفسها وفي ظروف مشابهة وقد استخدمنا طريقتين :

أ– طريقة اعادة الاختبار :– وزعت الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (5) مشرفين تربويين و(5) مديري مدارس و(20) مدرس ومعلم (مدرب فني) ، وبعد (15) يوم اعيد توزيع الاستبانة على ذات العينة ، وعند حساب معامل الارتباط لبرسون بين الاجابتين بلغ (84%) وبعد تصحيح معامل الارتباط بموجب معامل (سبيرمان بروان) كانت قيمته (91%) وتدل هذه النسبة على وجود معامل ثبات عالي بين الاجابتين .

ب– طريقة التجربة النصفية (split half) : تشير هذه الطريقة الى تقسيم عدد الفقرات الى نصفين زوجية وفردية ومن ثم حساب عدد النقاط التي حصل عليها كل من عوامل الاستبانة ، ولدى قياس معامل ارتباط (بيرسون) بين النصفين بكل متغيرات الاستبانة ، بلغ معامل الارتباط (88%) ، وعند تصحيحه بموجب معامل (سبيرمان بروان) بلغ معامل الثبات (93%) وهذه نسبة ثبات جيدة جداً .

2– الصدق :

هو عبارة عن جذر معامل الثبات وبحسب مايأتي :

الصدق= $\sqrt{\text{الثبات}}$

ولما كان معامل الثبات الذي تم استخراجه بموجب طريقة اعادة الاختبار (84%) فقد بلغ صدق الاستبانة (91%) وهو صدق عالي جداً .

الوسائل الاحصائية :

استخدم الباحثان معيار(x^2) مربع كاي وهو مقياس يستخدم لمعرفة قوة الفقرة أو ضعفها وكلما كانت قيمة مربع كاي (x^2) كبيرة معناه ان الفقرة لها تأثير كبير واذا قلت قيمة (x^2) معناه ان الفقرة ذات تأثير ضعيف .

وتستخدم الصيغة الاتية :

$x^2 = \sum \frac{(Oi-Ei)^2}{Ei}$ (سلامة، 2013)

حيث ان

Oi = المشاهدات الحقيقية

Ei = المشاهدات المتوقعة

$\sum$ = اشارة المجموع

2-معامل ارتباط بيرسون :

$$r = \frac{n \sum xy - Ex.\sum y}{\sqrt{[n\sum x^2-(\sum x)^2][n\sum y^2-(\sum y)^2]}}$$ (سمور , 2007)

حيث ان x = المشاهدة الاولى

y = المشاهدة الثانية

r = معامل ارتباط (بيرسون)

3-معامل ارتباط سبرمان بروان :

$$r = 1 - \frac{6\sum Di^2}{n(n^2-1)}$$

حيث ان Di = رتب بيرسون

r = معامل الارتباط

n = اعداد المشاهدات

والجدول الاتي يبين قيمة (مربع كاي) لكل المشكلات والمعوقات مرتبة تنازلياً :

السبب	مربع كاي
قلة فرص القبول بالجامعات والمعاهد في التعليم العالي لخريجي التعليم المهني قياساً الى التعليم الاكاديمي .	83.6
انحسار التعليم الزراعي وتراجعه بشكل كبير على المستوى المهني والتقني والاكاديمي على الرغم من كون العراق بلد ملائم للزراعة ووجود الموارد المائية .	79.73
قلة الاجهزة والمكائن والمختبرات ومستلزمات التدريب العملي الحديثة .	68.53
ضعف مستوى الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني بسبب عدم وضوح المستقبل امامهم .	67.6
تقادم البنى التحتية للمدارس المهنية وانعدام الصيانة المستمرة لها وخاصة التي تقع بعيداً عن المدن .	63.33
عدم وجود ميزانية مستقلة على مستوى المدرسة المهنية على الرغم من متطلبات التدريب الكثيرة .	62
انعدام الحوافز لكل من الطالب والمدرس في التعليم المهني .	53.6
قلة الأبنية المصممة للمدارس المهنية واعتماد ابنية التعليم الاكاديمي في معظم المدارس .	50
عدم تفعيل موضوع رصد سوق العمل لتحديد الاختصاصات المطلوبة فيه وذلك لضعف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة التخطيط – وزارة العمل – منظمات العمل ... الخ .	50
انحسار القطاع الخاص مما يضيق من فرص انخراط الخريجين فضلاً عن ترهل القطاع العام .	49.2
قلة الوسائل التعليمية التي تساعد المعلم على ابراز مهاراته في الشرح والتفصيل وعدم القيام بسفرات علمية توضيحية يستطيع الطالب من خلالها أن يرى مادرسه على أرض الواقع ، وعدم وجود المعامل التخصصية لتسهيل توصيل المعلومة للطالب .	45.2
قلة وضعف مصادر التمويل واعتمادها على المصدر الحكومي فقط في اغلب الاحيان .	44.4
انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر الطاقة بشكل دائم اثناء الدوام .	38.93
عدم مواكبة المناهج مع التطور الحاصل في العالم ، وعدم ربطها بتطورات سوق العمل واحتياجاته .	36.4
ضعف مواكبة سوق العمل من خلال فتح اقسام جديدة توائم متطلبات السوق لضعف الموارد .	35.6
عدم وجود معايير موضوعية لاختيار مديري المدارس المهنية .	32.93
ضعف التقويم الدوري لمخرجات التعليم والذي عن طريقه يتم تحفيز المعلمين الذين اجتازوا عملية التقويم وحققوا النتائج المرجوة وعلى العكس يتم محاسبة الذين قصروا في اداء مهامهم .	31.53
نظرة المجتمع وعوائل الطلبة الى التعليم المهني على أنه تعليم من الدرجة الثانية تكون سبب في قلة الاقبال على التعليم المهني .	23.6
عدم مواكبة المدرسين والمدربين للتغيرات السريعة الحاصلة في سوق العمل لقلة الفرص التدريبية	19.33
عدم وجود مواصفات ومعايير قياسية لاختيار المعلم وتأهيله تربوياً ومهنياً .	12
انخفاض مستوى المتابعة الفنية والاشراف للتعليم المهني .	11.6

الاستنتاجات

من خلال توزيع الاستبانة على العينة المذكورة آنفاً وتطبيق معيار أو الاسلوب الاحصائي (مربع كاي) على الأجوبة توصلنا الى الاستنتاجات الاتية وحسب قيمة مربع كاي:

1- قلة فرص القبول بالجامعات والمعاهد في التعليم العالي لخريجي التعليم المهني قياساً الى التعليم الاكاديمي ، حيث حصلت على أعلى مربع كاي وهو 83.6 .
2- انحسار التعليم الزراعي وتراجعه بشكل كبير على المستوى المهني والتقني والاكاديمي على الرغم من كون العراق بلد ملائم لزراعة ووجود الموارد المائية حيث حصلت على مربع كاي 79.73.
3- قلة الاجهزة والمكائن والمختبرات ومستلزمات التدريب العملي الحديثة ، حيث حصلت على مربع كاي 68.53 .
4- ضعف مستوى الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني بسبب عدم وضوح المستقبل أمامهم ، حيث حصلت على مربع كاي 67.6 .
5- تقادم البنى التحتية للمدارس المهنية وانعدام الصيانة المستمرة لها وخاصة التي تقع بعيداً عن المدن ، حيث حصلت على مربع كاي 63.33 .
6- عدم وجود ميزانية مستقلة على مستوى المدرسة المهنية على الرغم من متطلبات التدريب الكثيرة ، حيث حصلت على مربع كاي 62 .
7- انعدام الحوافز لكل من الطالب والمدرس في التعليم المهني ، حيث حصلت على مربع كاي 53.6 .
8- قلة الابنية المصممة للمدارس المهنية واعتماد أبنية التعليم الاكاديمي في معظم المدارس ، حيث حصلت على مربع كاي 50 .
9- عدم تفعيل موضوع رصد سوق العمل لتحديد الاختصاصات المطلوبة فيه وذلك لضعف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة التخطيط – وزارة العمل – منظمات العمل ... الخ ، حيث حصلت على مربع كاي 50 .
10- انحسار القطاع الخاص مما يضيق من فرص انخراط الخريجين فضلاً عن ترهل القطاع العام ، حيث حصلت على مربع كاي 49.2 .
11- قلة الوسائل التعليمية التي تساعد المعلم على ابراز مهاراته في الشرح والتفصيل وعدم القيام بسفرات علمية توضيحية يستطيع الطالب من خلالها أن يرى مادرسه على أرض الواقع ، وعدم وجود المعامل التخصصية لتسهيل توصيل المعلومة للطالب ، وقد حصلت على مربع كاي 45.2 .

12- قلة وضعف مصادر التمويل واعتمادها على المصدر الحكومي فقط في أغلب الاحيان ، حيث حصلت على مربع كاي 44.4 .

13- انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر الطاقة بشكل دائم اثناء الدوام ، حيث حصلت على مربع كاي 38.93 .

14- عدم مواكبة المناهج مع التطور الحاصل في العالم ، وعدم ربطها بتطورات سوق العمل واحتياجاته ، حيث حصلت على مربع كاي 36.4 .

15- ضعف مواكبة سوق العمل من خلال فتح اقسام جديدة توائم متطلبات السوق لضعف الموارد ، حيث حصلت على مربع كاي 35.6 .

16- عدم وجود معايير موضوعية لاختيار مديري المدارس المهنية ، حيث حصلت على مربع كاي 32.93 .

17- ضعف التقويم الدوري لمخرجات التعليم والذي عن طريقه يتم تحفيز المعلمين الذين اجتازوا عملية التقويم وحققوا النتائج المرجوة وعلى العكس يتم محاسبة الذين قصروا في أداء مهامهم ، حيث حصلت على مربع كاي 31.53.

18- نظرة المجتمع وعوائل الطلبة الى التعليم المهني على أنه تعليم من الدرجة الثانية تكون سبب في قلة الاقبال على التعليم المهني ، حيث حصلت على مربع كاي 23.6 .

وأخيراً النقاط الثلاثة الاخيرة التالية على مربع كاي أقل من 20 وكما يأتي :

(أ) عدم مواكبة المدرسين والمدربين للتغيرات السريعة الحاصلة في سوق العمل لقلة الفرص التدريبية ، حيث حصلت على مربع كاي 19.33 .

(ب) عدم وجود مواصفات ومعايير قياسية لاختيار المعلم وتأهيله تربوياً ومهنياً ، حيث حصلت على مربع كاي 12 .

(ت) انخفاض مستوى المتابعة الفنية والاشراف للتعليم المهني ، حيث حصل على مربع كاي 11.6 .

التوصيات

1- وضع الخطط القصيرة والمتوسطة والستراتيجية للتعليم المهني ، تحدد فيها أهداف ذات طابع كمي تتناول زيادة القبول في فروع التعليم المهني وخاصة الاختصاصات الحديثة التي تدخل سوق العمل واعداد المشاريع الخاصة بها لتكون قابلة للتنفيذ فضلاً عن متابعتها وتقويمها .

2- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لزيادة فرص القبول لخريجي التعليم المهني بالجامعات والمعاهد ليكون ذلك حافزاً للطلاب للتوجه الى التعليم المهني .

3- اعطاء خصوصية وأهمية أكبر للتعليم الزراعي لكون العراق بلداً ملائماً للزراعة وتوفر الموارد المائية والطبيعية والبيئية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق .
4- تجهيز التعليم المهني بالاجهزة والمكائن والمختبرات والمستلزمات الحديثة لرفع مستوى الجانب التطبيقي في المدارس المهنية .
5- تحديد معايير لقبول الطلبة في التعليم المهني مبنية على اساس معارفهم ومهاراتهم في تخصيصات التعليم المهني .
6- صيانة وترميم البنى التحتية للمدارس المهنية .
7- دعم التعليم المهني بالموارد المادية وزيادة التخصيصات المالية في الميزانية التشغيلية والاستثمارية .
8- وضع حوافز لطلاب التعليم المهني كأن تكون مادية أو معنوية لجذبهم لهذا النوع من الدراسة .
9- الاعتماد على الابنية المصممة كمدارس مهنية وبناء مدارس حديثة مستقبلاً مصممة لهذا النوع من التعليم .
10- تشكيل لجان من الوزارة والجهات ذات العلاقة لرصد سوق العمل وتجديد الاختصاصات المطلوبة له ، قابلة للتحديث سنوياً .
11- تفعيل القطاع الخاص ودعمه ليكون قادراً على استيعاب مخرجات التعليم المهني .
12- تنويع مصادر التمويل وعدم اعتمادها على المصدر الحكومي فقط .
13- تطوير وتحديث المناهج بشكل مستمر لتواكب التطورات الحاصلة في العالم وربطها بسوق العمل واحتياجاته .
14- وضع معايير لاختيار مديري المدارس المهنية ومعاونيهم تتناسب مع هذا النوع من التعليم ومتطلباته .
15- تشكيل لجان متابعة وتقويم للهيئات التعليمية والتدريسية ومكافأة المتميزين منهم ومحاسبة المقصرين .
16- الترويج لهذا النوع من التعليم في المجتمع منهم أولياء الامور لتشجيع أو حث أولادهم للانخراط في هذا النوع من التعليم .

المقترحات

1- اجراء دراسات وبحوث تتناول تخصيصات التعليم المهني كل على انفراد وسبل تطوير هذه الاختصاصات .
2- اجراء دراسات مقارنة بين العراق والدول الاقليمية خاصة الدول المتقدمة في مجال التعليم المهني .

المصادر

المصادر العربية :

1- التقرير الاحصائي السنوي لعام 2016 / المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الاحصاء .

2- العجلوني ، عيشة ، . تقويم برنامج التعليم الفني التجاري من وجهة نظر سوق العمل الاردني (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التربية ، جامعة القاهرة ، 1998 .

3- المصري ، منذر ، 36 ."المعلم المهني " المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدرسين، عمان ، 1990 .

4- اليونسكو ، 2009 .

5- خليفة ، أ.م.د عبد الكريم ، أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بمدارس التعليم المهني 2015 .

6- سلامة ، أيمن صالح (الاحصاء أسس ومباديء) ، مكتبة المجمع العربي ، 2013 .

7- سمور ، خالد قاسم (الاحصاء) جامعة البلقاء التطبيقية ، دار الفكر 2007 .

8- غنيم ، محمد سيد ((التخطيط للتدريب المهني في مصر ، في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد البحوث التربوية – جامعة القاهرة / مصر،2001 .

9- فلاتة ، مصطفى (اعداد معلم التعليم التقني والمهنـــــي في دول الخليج العربية) ، مكتب التربية العربـــــي لدول الخليج ، الرياض : السعودية،1994 .

10- كرزم ،جورج ،60 ،" التدريب في موقع العمل في فلسطين واقع وافاق " السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والعمل ، فريق طاقم الخبراء في التدريب المهني ، بالتعاون مع مركز العمل التنموي ، رام الله ، فلسطين ،2001 .

11- مسودي ،تيسير ، القيق، عبد الرحمن ،74 " واقع التعليم التقني والمهني في الاراضي المحتلة " ، سلسلة دراسات تربوية ، رقم (5) ، مركز الابحاث في رابطة الجامعيين ، الخليل : فلسطين ،1990 .

المصادر الاجنبية :

- ETF EGYPT E COUNTRY ANALYSIS 2005 .
- EVANS.RUPERT AND HERR "FOUNDATION 'S OF VOCATIONAL EDUCATION " 2 nd ed. CHARLES MERRILL PUBLISHING COMPANY , LONDON" 1978 .

ABSTRACT :

Vocational Education has become an urgent necessity to support and achieve successfully any economic plan for integrated development , it prepares enabled human recourses to cope with what labor market requires of mid – vocational and scientific needs . Due to the backwardness of vocational education in Iraq regarding enrollment , neglect and lack; of training opportunities , which result in several problems and challenges to this significant sector ; the researchers adopted studying it with the most important problems and challenges by collecting views and attitudes to some educational ,ad ministerial and supervision bodies using an open questionnaire distributed on a sample of a group of them in different places with various environments and scientific majors ,taking into consideration the most important and repeated challenges ; then we categorize them in a closed questionnaire distributed on a group of the above mentioned categories , we used a reliable statistical method to get the results ,that is (CHY square) to show the most impressive problems down to the lowest ones , according to (CHY square) . according to them we enlist the most important results , and recommendations based on these results ; they are ,as we see , a sufficient ways to raise up this kind of education which has the great impact to develop and improve society .